وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

في ميزانِ التَحقيقِ النَّحويّ

أوهام ابن خالويه (ت 370هـ) فيما عزاه إلى النحاة في كتابه

(إعراب القراءات السبع و عللها)

إعـداد

أ.م.د. علـي عبيـد جاسـم م.د. مازن عبد الرّسول سلمان

رمضان 1429هـ أيلول 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار.

أما بعد :

فلا شك في أنَّ من مظاهر رقيّ العلوم، و من عوامل نهوضها كثرة التأليف فيها و تنوّع مضامين هذا التأليف. و لا نحسبُ أنَّ لغة من اللغات خَدَمها أهلها، وأفنوا أعمارهم في سبيل رقيّها و رفعتها و الحفاظ عليها كما خَدَمَ أهل العربية وعلماؤها لغتهم؛ فكان أن حملوا الأمانةَ بأمانة و تناقلوا هذا التراث الكبير من جيل إلى جيل بغيرة منقطعة النظير، و جهد يستحق كل الثناء و التقدير. و كان بعضٌ من ثمار هذا الجهد المبارك مؤلفات نقلت بين دفتيها آراء علمائنا الأوائل في معرض الاستدلال بها، و تأييد الأحكام المعروضة، و الاجتهادات المطروحة ومناقشة الآراء، و مخالفتها، و الرّد عليها، أو قبولها.

ولا غرابة في أن يكون هذا التأليف– على أنه منتجٌ بشريّ– خاضعٌ لمقاييس الصّحة و الخطأ و السهو، و صواب الاجتهاد و خطئه، و سداد الرأي أو خطله. و إنَّ من أهم مقومات تطور العلوم ، ومن أولى سبل النهوض بمتطلبات نجاحها عدم الأخذ بنتائجها و معطياتها مسلماتٍ حتمية لا يمكن مناقشتها أو محاولة توثيقها. وهذا ما دار في خلدنا و نحن ندرس مؤلفاً من مؤلفاتنا النحوية القديمة لعالم من علماء العربية المعروفين ألا و هو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (ت 370هـ) الذي عدّه بعضهم من متأخري الكوفيين[1].

فكان أن وقع الاختيار على كتابه (إعراب القراءات السبع و عللها) الذي يُعدُّ مع كتاب (الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز و العراق و الشام الذين ذكرهم ابن مجاهد) لأبي علي الفارسي (ت 377هـ) المعاصر لابن خالويه، أول كتابين ألِّفا في إعراب القراءات و تعليلها، بمعنى: أنهما أول من جمع العلل ووجه القراءات في مؤلَّف منفرد متخصّص بكليته لهذا الموضوع. و من هنا تأتي أهميتها. هذا فضلاً عن أنهما يمثلان النحو التطبيقي من خلال تناول الآيات القرآنية المختلف في قراءتها و

[1] الدرس النحوي في بغداد، د.مهدي المخزومي: 148.

توجيه إعراب تلك القراءات و تعليلها. يزاد عليه أنا وجدنا في هذا الكتاب آراءًا كثيرة منقولة عن علماء العربية السابقين كالخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ)، و الكسائي (ت189هـ) و الأخفش (ت 215هـ).

و هذا ما دعانا إلى أن نّحث الخطى في سبيل تحقيق هذه الآراء و توثيقها و محاولة تقويم ما اختلّ فهمه منها، أو اعتراه خطأ في النقل. لنخلص إلى ما كان صواباً من تلك الآراء و ما كان خطأ.

فجاء هذا البحث محققاً الآراء النحوية في كتاب إعراب القراءات السبع و عللها لابن خالويه. مستقصياً إيّاها.

و اقتضت منهجية البحث تناول المسائل الواردة فيه على وفق محورين:

المحور الأول: المسائل التي عزا فيها ابن خالويه إلى نحاة الكوفة أو البصرة آراءًا نحوية لم يقولوا بها، أو لم يَعْزُها إليهم بشكل دقيق. ويتضمّن هذا المحور أيضًا ما فهمه ابن خالويه من مسائل على نحوٍ غير سليم .

المحور الثاني: الآراء التي أخطأ ابن خالويه في عزوها إلى سيبويه، أو فهمها عنه بشكل غير دقيق.

و لعلَّ سؤالاً يمكن أن يُطرح ههنا: لماذا اخترنا كتاب سيبويه تحديداً؟

نقول: لم يكن غريباً أن يكون كتاب سيبويه المصدر الأوّل في النحو العربي. و هو مصدر العلماء الأوّل فيما يتناولونه من مسائل نحوية. و لم يكن غريباً أن يكون من أهم المصادر التي اعتمدها ابن خالويه في كتابه و لا سيّما أنـه يتناول مسائل الإعراب والتوجيه و التعليل النحوية للقراءات السبع. هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنَّ الكتاب مؤلّف سيبويه الوحيد الذي يجمع آراءَهُ جميعها و ليس لهُ مؤلَّف ثانٍ فيه آراء أخرى له على عكس العلماء الآخرين فإنَّ لهم أكثر من مؤلَّف ممّا يجعل الوقوف على آرائهم بدقّة إذا ما عُزي إليهم رأي في مؤلفاتهم أمراً صعباً، و ذلك لإمكان تعدّد آراء العالِم في المسألة الواحدة في أكثر منْ مؤلَّفٍ. و لفقدان بعض مؤلفاتهم؛ لهذا كان

اختيارنا تحقيق الآراء المنقولة عن سيبويه و تقويمها عسى أن نوفّق في تصحيح ما اضطرب ابن خالويه في عزوه إليه.

نسأل الله تعالى السداد في الرأي، و العصمة من الزلل إنه سميع مجيب، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثان

توطئة :

نقل ابن خالويه في كتابه آراءًا متعددة لعلماء العربية المتقدّمين أغنى بها مادّة الكتاب، و نوّع مضمونه، و اعتمدها حجةً في ترجيح وجه من الأوجه المختلف فيها من القراءات. جاعلاً ذلك سبيله إلى صحّة الاختيار، و دقة التعليل، و صواب الإعراب، و استيفاء المعنى.

و لم يكن لهذا النقل عن العلماء ليمضي هكذا من غير أن يصيبه الخطأ في النقل، والخلل في العزو، و يعتريه الاضطراب في الفهم. و هو أمرٌ لم يسلم منه مؤلَّف من المؤلفات القديمة نقلت نصوصاً عن علماء سابقين)*(.

ونحسبُ أنّ التنبيه عليها، و محاولة تصحيحها أمرٌ هو في الأهمية بمكان، ويتطلَّبها الدرس النحوي بإلحاح ؛ بُغية تنقية التراث النحوي من شوائبه و تصحيح ما خرج عن مساره، و تقويم ما حاد عن مضماره. وصولاً إلى نصٍّ موثّق، و رأي معزوّ إلى صاحبه بدقة ، أو مفهوم عنه بشكل صحيح ، و دقيقٍ ووافٍ. و محاط به من أسواره و أوجهه كافة.

و قد وضعنا اليد في أثناء قراءتنا النحوية لكتابنا هذا على بعض المسائل النحوية اضطرب ابن خالويه (رحمه الله) في فهم بعضها، و أخطأ في عزو بعضها الآخر إلى أصحابها. و سنحاول أن نعرض لهذه المسائل محققين نسبتها، و مقوّمين اضطراب فهمها. متناولين إيّاها على وفق محورين :

)*(لقد تحدّث باحثون معاصرون عن أسباب الخطأ في النقل، و الاضطراب في الفهم الذي يقع فيه نحاتنا القدماء (رحمهم الله تعالى). و ذكروا لذلك أسباباً منها على سبيل المثال: تعدّد الرواية عن العالم، و التعليقات التي في حواشي الكتب، و اضطراب النَسْخ، و الاعتماد على الحافظة، و عدم الدقة في نقل الآراء، أو التقوّل على المصنّف، و انعدام النظرة الكلية لآراء العالم و غير ذلك. و في تفصيل ذلك ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان: 334 و ما بعدها، و نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق و تقويم (أطروحة دكتوراه) مازن عبد الرسول: 22 و ما بعدها.

المحور الأول: **المسائل التي عزا فيها ابن خالويه إلى نحاة الكوفة أو البصرة آراءًا نحويةً لم يقولوا بها ، أو لمْ يَعْزُها إليهم بشكل دقيق ، أو اضطرب هو في فهم بعضها الآخر و هي ثلاث مسائل:**

المسألة الأولى:- قال ابن خالويه في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ (الفاتحة:7) عارضاً الفرق بين (غير) إذا كانت صفة أو كانت استثناءاً: " و الفرق بين (غير) إذا كانت صفةً ، أو كانت استثناءاً حسنٌ إلا في مواضعها ، كقولك: عندي درهمٌ غيرُ دانقٍ، و عندي درهم غيرُ زائفٍ؛ لأنّه لا يحسن أن تقول: عندي درهم إلا زائفاً "[1].

و في إطلاق ابن خالويه (رحمه الله) مصطلح (لا يحسن) على العبارة التي أوردها و هي (عندي درهمٌ إلا زائفاً). أمرٌ فيه نظر؛ تفصيله على نحوٍ ممّا يأتي:

إنَّ مصطلح (لا يحسن) الذي أطلقه ابن خالويه في هذا الموضع هو مصطلح من المصطلحات الدالة على تفاوت مستويات الخطاب اللساني صحّة و خطأ. من مثل مصطلحات (المنع، و الجواز، و الوجوب، و القبح، و الضعف، و غيرها).

وهذه المصطلحات تتفاوت في شدّة دلالتها على الجواز أو المنع، بحسب دلالة المصطلح، و سياق وروده، و موضع استعماله، و مجال اقترانه بغيره من العبارات. و هو مصطلح يساوي في دلالته مصطلح (القبح) و يرادفه. جاء في لسان العرب: " القُبْحُ: ضدّ الحسن "[2]، و جاء فيه أيضاً: " الحسنُ: ضد القبح، ونقيضه "[3] فنفي الحسن يعني القبح. و قد استعمل مصطلح (القبح) مرادفاً لمصطلح (لا يحسن) في الدرس النحوي.

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 52/1.

[2] لسان العرب: (قبح).

[3] المصدر نفسه و المادة نفسها.

وهو مصطلح لا يرقى لأنْ يكون مصطلحاً دالاً على المنع إذا ما استعمل بصيغته المجردة هذه إلا إذا قُرِنَ بأحد مصطلحاته كالممتنع، و غير الجائز، و لا يجوز و غيرها. بل قد يكون دالاً على الجواز إذا ما قُرِنَ بأحد مصطلحات الجواز كالجائز، و الصحيح، و المستقيم [١]. و هكذا استعمل في الدرس النحوي في مواضع متعددة و بأكثر من دلالة، و من أمثلة ذلك حكم النحاة على بعض المسائل بالآتي: " جائز و هو قبيح "[٢]، و " لم يجز و كان قبيحاً "[٣] و " قبح و لم يجز "[٤].

وهذا الأمر يفضي بنا إلى القول:

إنَّ حكم القبح الذي أطلقه ابن خالويه على عبارة (عندي درهم إلا زائفاً) لا يَصحُّ في هذا الموضع ؛ لأنّه موطن منع و إحالة ولا يمكن أن نطلق على مثل هذا الموضع مصطلح (لا يحسن) هكذا مجرّداً من غير أن يُقرن بمصطلح من مصطلحات المنع لتكون دلالته حينئذٍ مفضيةً إلى ما ذهب إليه ابن خالويه على نحوٍ حاسم. و تحريرُ ذلك:

إنّ عبارة (عندي درهم إلا زائفاً) مختلّة المعنى، و اختلال المعنى من أهمّ علل النحاة في إطلاق حكم المنع على مسائل نحويةٍ كثيرة. و اقترن عندهم (أعني: الإخلال بالمعنى) بمصطلح من أشدّ المصطلحات الدّالة على المنع و هو مصطلح (الفاسد)[٥] فلينظر إلى قول الفرّاء(ت 207هـ) في قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:22) " لو كان المعنى (إلا) كان الكلام فاسداً "[٦].

---

[١] ينظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: 292 .

[٢] الكتاب (هارون): 80/1، و معاني القرآن للفراء: 128/1، و المقتضب للمبرد: 4/ 123 ، و مغني اللبيب: 225/1.

[٣] الكتاب: (هارون): 70/1.

[٤] المصدر نفسه: 99/1، 161/3–162.

[٥] ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير) مازن عبد الرسول : 37.

[٦] معاني القرآن: 101/2.

ألا ترى كيف أنّ الإخلال بالمعنى يؤدي إلى (الفساد) الذي هو أحد المصطلحات الدّالّة على (المنع). ولا يمكن إبدال هذا المصطلح بمصطلح آخر لا يفي بدلالة الحكم أو يُعبّر تعبيراً دقيقاً عنه.

ومن ههنا كان ينبغي على ابن خالويه (رحمه الله) أنْ يُطلقَ مصطلحاً حاسماً من المصطلحات الدّالة على المنع؛ لأن الموضعَ موضعُ منع و إحالة، من حيث إنه يؤدي إلى فساد المعنى ، و لا يستقيم إطلاق مصطلح القبح أو ما يرادفه عليه من غير أن يُقرن بمصطلح حاسم من مصطلحات المنع؛ فلا معنى لقولنا (عندي درهم إلا زائفاً) و نحن نريد بـ (إلا) معنى (غير) هكذا. ولا يصحّ في هذا الموطن إلا لفظة (غير) الدّالة في هذا الموضع على النفي حسبُ لا الاستثناء . (والله تعالى أعلم).

المسألة الثانية :- ذكر ابن خالويه في معرض إيراده قراءتي النصب و الجرّ للفظة (الأرحام) في قوله تعالى ﴿ **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ** ﴾ (النساء:1) أنّ من ردّ قراءة الخفض ذكر أنّه يبطل من جهات أحدها: أنَّ ظاهر المخفوض لا يعطف على مكنّيه، لا يقال: مررت بك و زيدٍ؛ لأن المضاف و المضاف إليه كالشيء الواحد [1] ... ثم قال بعدها: " وزعم البصريون جميعاً أنه لحن"[2].

نقول:إنه يُفهم من عبارة ابن خالويه:(وزعم البصريون جميعاً أنه لحن).أنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة على غير رأي البصريين ، وأنهم يجوّزون هذه القراءة [3]؛ لأنه حصَرَ تلحين القراءة بالبصريين حسبُ الأمر الذي يدع المجال للفهم أن غير البصريين- الكوفيين على سبيل المثال- ينمازون منهم في هذه المسألة وهذا أمر غير دقيق؛ لأن رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة سواء بسواء و هو المنع.

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 127/1، وهي قراءة حمزة.

[2] المصدر نفسه: 128/1.

[3] و قد أشار محقق كتاب إعراب القراءات السبع و عللها إلى إمكان ورود هذا الفهم.

فالفرّاء، و الطبري (ت 210هـ)و هما من أئمة الكوفيين وحذّاقهم يمنعان العطف ويقصران الجواز على الشعر. يقول الفرّاء: " العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض و قد كُنّي عنه، و قد قال الشاعر:

تعلّق في مثل السواري سيوفنا و ما بينها و الكعبِ غوطٌ نفانِفُ

وإنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه "[1] ، و يقول الطبري معلّقاً على قول من قرأ (والأرحام) بالجرّ : " فعطف بظاهر على مكنّي مخفوض، و ذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكنيّ في الخفض، إلا في الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيءَ يضطرُّ المتكلّم إلى اختيار المكروه من المنطق، و الرديء في الإعراب منه "[٢] . أما الكسائي (ت 189هـ) فيبدو أنه يرجّح منع العطف؛ لأنه لم يقرأ بجرِّ (الأرحام) موافقاً القراء الخمسة في قراءاتهم اللفظة بالنصب و مخالفاً شيخه حمزة مع أنّه " قرأ عليه أربع مرات عرضاً و عليه اعتماده "[٣]. يزاد عليه أنّ ثعلباً (ت 291 هـ) نقل عن الكسائي كلاماً يُفهم منه منعه العطف على المضمر . قال: " الكسائي لا ينسق على المضمر، ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعًا "[٤].

هذه نصوص أئمة الكوفيين إذن، أو جلّ أئمتهم تدلّ بصراحةٍ على منعهم عطف الإسم الظاهر على المضمر المجرور إلا في الشعر. وهم بهذا يوافقون نحاة البصرة في هذا الحكم[٥].

و بهذا تصبح عبارة ابن خالويه (زعم البصريون جميعاً أنَّه لحن) عبارة موهمة ينبغي تشذيبها، و توضيح مضمونها على النحو الذي تمّ بيانه آنفاً.

---

[1] معاني القرآن: 252/1–253.

[٢] جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 266/4.

[٣] غاية في النهاية في طبقات القرّاء: 535/1، و نحو القراء الكوفيين: 272.

[٤] مجالس ثعلب: 324/1 .

[٥] وذهب أغلب نحاة البصرة إلى منع عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور، و أجازوا ذلك في الشعر، و منهم: سيبويه، والأخفش، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، و الزمخشري و غيرهم. ينظر: الكتاب: 248/1، و معاني القرآن للأخفش: 224/1، و المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 561، و الخصائص: 286/1، و المفصل: 17/2.

المسألة الثالثة:- قال ابن خالويه: " وقوله تعالى﴿ فَلَهُ جَزَآءً الْحُسْنَى ﴾ (الكهف: 88) قرأ حمزة و الكسائي وحفص عن عاصم (فله جزاءً) بالنصب منوناً، فنصبه على ضربين:... وقال آخرون: نصب على التمييز، وهذا فيه ضعف؛ لأن التمييز يقبحُ تقديمه كقوله: تفقأ زيدٌ شحماً، و تصبب عرقاً، و ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، و له دنٌّ خلاً، و يقبح : له خلاً دنٌّ. فأما عرقاً تصبّب ، فما أجازه من النحويين إلا المازني "[1].

و لنا على ماذكره ابن خالويه من أن قولهم (عرقاً تصبّبَ)، أي: تقديم التمييز على عامله لا يجيزه النحاة إلا المازني تعقيبة نفصّلها بالآتي:

إنَّ جواز تقديم التمييز على عامله حكمٌ لا ينبغي اقتصاره على المازني (ت 249هـ) حسبُ فثمَّة نحاةٌ آخرون أجازوا تقديمه و هم:

1. الكسائيّ فيما نقله عنه ابن مالك (ت672هـ)[2]، و السيوطي (ت 911هـ)[3].
2. المبرّد (ت 285هـ) ؛ إذ قال: " اعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرّف الفعل فقلت: (تفقّأتُ شحماً)، و (تصبَّبت عَرقاً) فإن شئت قدّمت فقلت: (شحماً تفقّأت) و (عرقاً تصبَّبت) و هذا لا يجيزه سيبويه... و تقول: (راكباً جاء زيدٌ)؛ لأنّ العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 416/1.

[2] ينظر: تسهيل الفوائد: 115، و شرح الكافية الشافية: 775/2-776، و شرح التسهيل: 302/2.

[3] ينظر: همع الهوامع: 343/2.

فعلاً، و هذا رأي أبي عثمان المازني "[1].

3. صالح الجرمي (ت 225هـ) فيما نقله عنه السيوطيّ[2]. وهؤلاء نحاة لهم اعتبارهم ومكانتهم في الدرس النحوي العربي .
4. الكوفيون فيما نقله عنهم أصحاب كتبِ الخلاف النحوي بدءًا من أبي البركات الأنباري (ت 577هـ) في إنصافه [3]. ثمَّ العكبري (ت 616هـ)[4]، فالزبيدي الشرجي (ت 802هـ)[5].

و هنا نودُّ الإشارة إلى أنَّ نسبة جواز هذه المسألة إلى الكوفيين جميعهم أمرٌ ليس موثوقاً منه على وجه اليقين. فابن السراج نقل عن الكوفيين من غير أن يستثني أحداً منهم موافقتهم لسيبويه في منع تقديم التمييز على عامله[6].

أما ابن مالك فقد نقل المنع عن الفراء[7]، في حين ذكر السيوطيُّ[8] أنَّ الأكثرين من الكوفيين يتابعون سيبويه في منع هذه المسألة . يزاد على ذلك أنّ ابن خالويه قد قبّح التقديم و ضعّفه فيما نقلناه عنه في صدر الحديث عن هذه المسألة.

و من ههنا فإنّ اقتصار ابن خالويه تجويز هذه المسألة على المازني فقط من النحويين أمرٌ غير دقيق ينبغي تصويبه على وفق ما تمّ سردهُ آنفًا .

---

[1] المقتضب: 3/36-37.

[2] ينظر: همع الهوامع: 2/343.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/828.

[4] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 394، و مسائل خلافية في النحو: 108.

[5] ينظر: ائتلاف النصرة: مسألة(15) نقلاً عن إعراب القراءات السبع (هامش المحقق): (2).

[6] ينظر: الأصول في النحو: 2/223.

[7] ينظر: شرح التسهيل: 2/304.

[8] ينظر: همع الهوامع: 2/343.

المحور الثاني: آراءٌ أخطأ ابن خالويه (رحمه الله) في عزوها إلى سيبويه ، أو فَهِمَهَا عنه بشكل غير دقيق.

و قد وقفنا بفضل الله تعالى على بعضٍ من هذه الآراء المعزوّة خطأ إلى سيبويه، أو التي فهمت بصورة غير دقيقة. سنحاول عرضها بالآتي:

المسألة الأولى :- نقل ابن خالويه عن الأخفش في معرض إعرابه قوله تعالى ﴿ **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** ﴾ (البقرة: 83) و تعليله لقراءاتها. قوله: " و قرأ بعضهم :(وقولوا للناس حُسنى)، مثل ﴿ **وللهِ الأَسْمَآءُ الحُسْنَى** ﴾ (الأعراف: 180)، جعلها ألف التأنيث، قال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الاسم الذي على (فُعْلى) لا يجوز إلا بالألف و اللّام مثل: الصُّغرى، و الكُبرى) [1]. ثم عقب ابن خالويه على هذا النّص قائلاً: " قد يجوز، لأنَّ الخليل و سيبويه ذكرا أنَّ قوله تعالى ﴿ **وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ** ﴾ (آل عمران: 7) جمع أخرى ولم يُصرف آخر؛ لأنه معدول من الألف و اللام، فيجوز أن يكون (حسنى) معدولاً "[2].

و لنا على هذا النصّ تعقيبتان:

أولاهما: إنّ مانقله ابن خالويه عن الخليل و سيبويه لم يرد في كتاب سيبويه، فهو لم يستشهد بهذه الآية البتّة، و لم ترد في كتابه.

والأخرى: إنّ سيبويه تحدّث عن صيغتي (فُعْلى و فُعَل) و أورد أمثلة ذلك من غير أن يذكر لفظة (أُخَر) أو يورد الآية الكريمة التي تضمنّتها. هاكم قول سيبويه " و

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 84/1. و النّص في معاني القرآن للأخفش و ليس فيه (قال البصريون: هذاغلط) و إنما قال الأخفش: و هذا لا يكاد يكون و هي قراءة أبيّ والحسن ،وطلحة بن مصرف ينظر : 127/1. وهي كذلك قراءة عيسى بن عمر . ينظر: شواذ القراءات للكرماني :68.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

أما ما كان عدّة حروفه أربعة أحرف و كان (فُعْلى أفْعل) فإنّك تكسّره على (فُعَلٍ) وذلك قولك: الصُّغرى و الصُّغَر، و الكُبْرى و الكُبَر، و الأولى و الأُوَل. وقال تعالى جدّه: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ (المدثر:35) و مثله من بنات الياء و الواو: الدُّنيا و الدُّنَى. و القُصوى و القُصَى، و العُليا و العُلَى. و إنّما صيّروا الفُعْلَى هنا بمنزلة الفُعلةِ؛ لأنها على بنائها ؛ و لأن فيها علامة التأنيث ، و ليفرقوا بينها و بين ما لم يكن فُعْلى أفْعَلَ "[1].

هذا كل ما ذكره سيبويه عن المسألة وليس فيه شيءٌ ممّا عزاه ابن خالويه إليه وإلى الخليل من أنّ أُخر جمع أخرى وأنه معدول من الألف واللام . لذا يجوز أن يكون (حسنى) معدولًا عنه .وإنما هو أمر استنبطه ابن خالويه من عند نفسه ولم يرد له ذكر في (الكتاب) على نحو ما مرّ .

المسألة الثانية :- قال ابن خالويه " و العرب تقول: عسى زيدٌ أنْ يقوم، وأنْ مع الفعل مصدر و لم يقل: عسى القيام؛ لأنّ المصدر يدلّ على الماضي و المستقبل، فيقول على لفظ الاستقبال؛ لأنّ الترجي لا يكون إلا مستقبلاً، فأما قول العرب: (عسى الغويرُ ابؤساً) فقال سيبويه: عسى ها هنا بمعنى كان... "[2].

فابن خالويه يعزو إلى سيبويه أنّ (عسى) في قول الزّباء (عسى الغوير أبؤساً) بمعنى (كان). و عند رجوعنا إلى كتاب سيبويه وجدنا الأمر على غير ما ذكره ابن خالويه (رحمه الله). و بيان ذلك في الآتي:

تحدّث سيبويه (رحمه الله) عن هذا المثل في كتابه في ثلاثة مواضع لم يذكر فيها جميعًا أنّ (عسى) في المثل هو بمعنى (كان). و سنحاول بيان هذا الأمر من خلال عرض نصوصه:

---

[1] الكتاب (هارون): 608/3.

[2] إعراب القراءات السبع و عللها: 96/1.

- قال: " و مثلُ قولهم: من كان أخاك، قولُ العرب: ما جاءت حاجتك، كأنّه قال: ما صارت حاجتك، و لكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت الحاجَة، كما قال بعض العرب: من كانت أمّك، حيثُ أوقع (مَنْ) على المؤنث. و إنّما صُيّرَ جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده، لأنّه بمنزلة المَثَل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم (عسى الغوير أبْؤُساً)، ولا يقال: عسيت أخانا. و كما جعلوا لدن مع غدوة منوَّنة في قولهم لدُن غدوةً. و من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام "[١].
- و قال: " ... و كما أنّ عسى لها في قولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً) حال لا تكون في سائر الأشياء "[٢].
- و قال: " واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يَفعل، يشبِّهها بكاد يَفْعَلُ، فَيَفْعَلُ حينئذٍ في موضع الإسم المنصوب في قوله (عسى الغويرُ أبؤساً) فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى كان. قال هُدبة:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قريبُ

و قالَ:

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قادرٍ بمنهمر جونِ الرّباب سكوبِ

و قال:

فأما كيّسٌ فنجا و لكن عسى يغترُّ بي حَمِقٌ لئيمُ "[٣].

هذه نصوص سيبويه تكشف قراءتها المتأنّية و النظر إليها بمجموعها بإنعام عن حقيقة رأيه في هذه المسألة و بيان ذلك بالآتي:

---

[١] الكتاب(هارون): 51/1.

[٢] المصدر نفسه: 159/1.

[٣] المصدر نفسه: 158/3–159.

1. لم يذكر سيبويه في هذه النصوص أنّ (عسى) في هذا المثل بمعنى (كان) و إنما قال (بمنزلة) و (مُجرى) و ثمّة فرق بيّن بين هذه التعبيرات الثلاثة،أعني: (بمعنى ، وبمنزلة ، وبمجرى) و لو أراد سيبويه الإشارة إلى أنّ الشبه هو في المعنى لصرّح بذلك كما فعل في أثناء عرضه لأنواع (إنْ) المخففة قال: " و تكون (يريد: إنْ) في معنى ما. قالَ الله عزّ و جل ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (الملك: 20)، أي: ما الكافرون إلا في غرور "[1].
2. إن في قول سيبويه: (ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك) و قوله (و إنما صيّر جاء بمنزلة كان) ما يُفهم منه أنّه عندما أراد الشبه في المعنى بين (جاء) و (صار) أشار إلى ذلك بصيغةٍ يُفهم منها إرادة المعنى بقوله (كأنّه قال: ما صارت..)، و هو عندما أراد العمل أشار إليه بصيغة تدل على العمل بقوله (صُيّرَ جاء بمنزلة كان). مع التنبيه على أنّ هذا الأمر بالطبع لا يلغي أن يكون سيبويه يريد اشتراك (جاء) و (صار) في المعنى و في العمل أيضاً في هذا المثل لكون (صار) تعمل عمل(كان) . يقول السيرافي(ت 328هـ) "... ولم يسمع إلا بتأنيث (جاءت). و أجروه مجرى (صارت) لضرب من الشبه بينهما. و ذلك أنك تقول: (صار زيدٌ إلى عمرو) كما تقول: (جاء زيدٌ إلى عمرو)؛ ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار)، فحملوا (ما جاءت حاجتك) في جعل الإسم و الخبر له على (صار) في جعل الإسم و الخبر له إذا قلت: (صار الطينُ خزفاً) ، و (صار زيدٌ منطلقاً) لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال "[2].
3. نخلص إلى القول: إنَّ سيبويه أراد أنَّ (عسى) في هذا المثل هي بمنزلة (كان) أو جرت مجراه من حيث العمل حسب و ليس المعنى على وفق ما فهمه ابن خالويه ؛ ذلك أنَّ (عسى) في هذا المثل جاء خبرها اسماً صريحاً و ليس فعلاً مضارعاً مقترناً بأنْ فأصبحت لها " حال لا تكون في سائر الأشياء " كما قال

---

[1] الكتاب: 152/3.

[2] شرح كتاب سيبويه: 388/3.

سيبويه . يؤكد ذلك السيرافي شارحُ الكتاب بقوله: " جعلوا (الغوير) اسم عسى ومرفوعاً به، و (أبؤساً) خبر الغوير، فجرت (عسى) مجرى (كان) في أنَّ لها اسماً و خبراً في هذا المَثَل فقط. و لو قال قائل: (عسى زيدٌ أخاك) لم يجز ، وإنّما أراد أن يريَكَ أنّ (جاء) و (عسى) في الكلام في غير هذين المثلين)*(ليسا بمنزلة (كان) و صيّرا في هذا الموضع بمنزلة (كان) في العمل "(١).

و يُعضّد ما تقدّم كلّه أن كتب الأمثال حين أوردت هذا المثل جعلت (عسى) فيه إمّا بمعناها هي أو بمعنى (لعلّ). يقول أبو عبيد (ت 224هـ) :" تقول: عسى أن يأتي ذلك الطريق بسوء) (٢). و يقول أبو هلال العسكري (ت بعد 406هـ) : " يقول: لعلّ البلاء يجيء من قبل الغار "(٣). و يقول الميداني (ت 518هـ): " أي: لعلّ الشرّ يأتيكم من قبل الغار...يضرب للرجل يقال له: لعلّ الشّر جاء من قبلك "(٤).

فهذه كتب الأمثال تشير بصراحة إلى أن معنى (عسى) في المثل هو معناها نفسها أو بمعنى (لعلّ). يزاد على ذلك أنّ هذه الكتب أنفسها أشارت إلى أن شبه (عسى) لـ(كان) هو من حيث العمل. يقول أبو عبيد " وتُشبّه (عسى) بكان؛ لأنها فعلٌ مثلها فتقول: عسى زيدٌ قائماً. كما تقول: كان زيدٌ قائماً. و على هذا أتى

)*(يريد بالمثلين (ماجاءت حاجتك)، و (عسى الغوير أبؤساً).

(١) شرح كتاب سيبويه: 390/3.

(٢) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: 424/1.

(٣) جمهرة الأمثال: 50/2-51.

(٤) مجمع الامثال: 17/2.

المثل "[٥] و قال أبو هلال العسكري: " و قيل عسى في هذا الموضع يعمل عمل كان "[1] و معلوم أن العامل النحوي شيء و الدلالة النحوية حقل آخر.

المسألة الثالثة :- قال ابن خالويه: " و قد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم و ليس واحد منهم عندي لاحناً بحمد الله. فإن قال قائل: فقد لحَّنَ يونس، و الخليلُ، و سيبويه (رضي الله عنهم) حمزةَ في قراءته (فما اسطّاعوا) "[2].

و تعقيباً على ما تقدّم نقول:

1.لم يرد في كتاب سيبويه نصٌّ يروي فيه كل من الخليل و يونس هذه القراءة أو يتحدّثا عنها. و نحسب أنهما لم يتناولا هذه الآية الكريمة أو القراءة إذ لو كان لهما رأي فيها لنقله عنهما تلميذهما الأمين(سيبويه) كما فعل في سائر كتابه حين عزا الآراء إلى أصحابها بأمانة .

2. إنّ ما عزاه ابن خالويه إلى سيبويه أنّه يلحّن هذه القراءة أمرٌ تعوزه الدّقة في العزو؛ ذلك أن سيبويه لم يورد في كتابه هذه القراءة. لكنه نقل عن بعضهم من غير أن يسميهم أنهم كرهوا أن يدغموا التاء في الطاء قال: " ... فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيعُ فقالوا: يسطيعُ؛ حيث كثرت كراهية تحريك السين.و كان

---

[٥] فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: 390/2.

[1] جمهرة الأمثال: 50/2.

[2] إعراب القراءات السبع و عللها: 198/1. و فيه قراءة حمزة (فما استطاعوا) و الصواب ما أثبتناه ههنا (فما اسطّاعوا) بإدغام التاء في الطاء. ينظر: السبعة في القراءات: 401. و يؤكد ذلك أن ابن خالويه نفسه ذكر قراءة حمزة على وفق ما أثبتناه (فما اسطّاعوا) في موضع آخر من كتابه، ينظر: إعراب القراءات السبع و عللها: 1/ 421، و هو مما لم يتنبّه عليه محقق الكتاب الفاضل.

هذا أحرى إذ كان زائداً، استثقلوا في يَسْطيعُ التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء مع الطاء فتحرَّك السين، و هي لا تحرّك أبداً، فحذفوا التاء. و من قال: يسطيع . فإنما زاد السين على أطاع يطيعُ، و جعلها عِوضاً من سكون موضع العين "[1].

ولو أنعمنا النظر في نصّ كلام سيبويه رأيناه في معرض وصف الاستعمال اللغوي و ليس في معرض إبداء الحكم. قبولاً أو رفضاً أو تلحيناً. فهو ينقل حسبُ أن ثمّة من يكره عنده إدغام التاء مع الطاء من غير تعقيب منه يظهر رأيه في المسألة بجلاء.

3. لم يلحّن سيبويه في كتابه أحداً من القرّاء بَلْهَ القرّاء السبعة. فإذا رأى أنّ في القراءة خروجًا عن قواعد اللغة كان يحيل الضعْفَ إلى لغة القراءة و ليس إلى القراءة. تقول الدكتورة خديجة الحديثي: " إنّ سيبويه حينما يُعقِّب على القراءات بما يُشعِر بعدم موافقته إيّاها لا يزيد على أن يقول: (و هذه لغة ضعيفة) أو (و هي قليلة) فهو لا يوجّه الضَعف إلى القراءة مباشرة إنّما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف ، أو القلّة و مع ذلك فهي لغة تصحّ القراءة بها ، فالضعف،والقلّة عنده ليسا في القراءة نفسها إنّما في اللغة التي قرأ بها القارئ "[2].

نقول: كيف يُخطيءُ سيبويه القرّاء السبعة و هو القائل: " إلا أنَّ القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السُّنةُ "[3] ؟!

---

[1] الكتاب: 483/4.

[2] الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه: 52.

[3] الكتاب: 148/1.

المسألة الرابعة :- قال ابن خالويه في أثناء عرضه الوجوهَ الإعرابية و العللَ التي تتضمّنها الآية الكريمة ﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ ﴾ (الأعراف: 164) : " روى حفص عن عاصم (معذرةً) بالنصب على المصدر كقولك: اعتذرت اعتذاراً ومعذرةً بمعنىً و حجّته: أنّ الكلام جوابٌ ، كأنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً الله مهلكهم؟ فأجابوا فقالوا: نعظهم اعتذاراً إلى ربّهم، كما يقول القائل: لِمَ وبَّختَ فلاناً؟ فتقول: طلباً لتقويمه. و قرأ الباقون: (معذرةٌ) بالرفع، فلهم حجتان:
إحداهما: ما قال سيبويه (رحمه الله) إنّ معناه: موعظتنا إيّاهم معذرةٌ. جعلها خبرَ ابتداء... "[1].

و تعقيباً على ما تقدّم نقول:

1. إنّ النص الذي نقله ابن خالويه عن سيبويه وجدناه مثبتاً في كتابه بيد أنّ سيبويه قد تناول الوجهين النصب و الرفع و علَّلَ لهما كليهما ، وليس الرفع حسب. و لم ينقل ابن خالويه إلا وجه الرفع و تعليله له. و هذا أمر يفتقر إلى النقل التام و العزو المتكامل الذي لا بدّ منه لكي لا يفهم من يقرأ هذا النّص رأي سيبويه بشكل غير دقيق ، أو مغلوط ، أو مجتزئٍ.
2. إنّ ما نقله ابن خالويه من احتجاج لحفص في قراءة (معذرةً) بالنصب من أن الكلام جوابٌ كأنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً الله مهلكهم؟ فأجابوا فقالوا: نعظهم اعتذاراً إلى ربهم. هو في الحقيقة قول سيبويه أيضاً و هو مثبت في كتابه. و لم يُشر ابن خالويه إلى هذا الأمر.
3. إن سيبويه رجّح قراءة النصب (معذرةً) بقوله: إنّ النصب أجود و أكثر، يريد: في كلام العرب. و عدم ذكر ابن خالويه لهذا الأمر يوحي بأنه يختار قراءة الرفع، أو أنه لم يذكر سواها.

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 1/210-211.

و هاكم نصّ كلام سيبويه الذي يُثبت تعقيباتنا التي تقدّمت. يقول: " و مثله في أنه على الابتداء و ليس على فعل قوله عزّ و جلّ ﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ ﴾ لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر لِيْمُوا عليه، و لكنهم قيل لهم: (لمَ تعظون قوماً)؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربّكم. ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله و إليك من كذا و كذا، يريد اعتذاراً، لَنَصَبَ. و مثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرَى صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلى

و النصبُ أكثر و أجود، لأنه يأمرهُ "[1].

و بعد هذا نقول: كان ينبغي على ابن خالويه (رحمه الله) و هو في معرض إيراد كلام سيبويه حجةً تدعم قراءة الرفع (معذرةٌ) أن يُشير إلى أمرين:

أحدهما : ذكرُ تمام كلام سيبويه و إيراده وجه النصب الذي ذكره ولا سيّما أن حجة من نصب هو لعلّة ذكرها سيبويه وهو تقدير فعل.

والآخر : أن يذكر ترجيح سيبويه وجه النصب لكي لا يُفهم أن الوجه الذي ذكره هو الرفع حسب و لم يذكر سواه، أو أنّه يراه الوجه و الاختيار فيؤدي هذا الاجتزاء المخلُّ إلى أن يُفهم رأي سيبويه على غير حقيقته وتمامه ؛ لأن ترجيح سيبويه لوجه من الأوجه هو معيارٌ من معايير الاختيار الذي اعتمده ابن خالويه منهجًا في سائر كتابه . (و الله تعالى أعلم).

---

[1] الكتاب: 1/320–321.

المسألة الخامسة :- ذكر ابن خالويه أنَّ (كان) إذا أتى بعدها معرفةٌ و نكرة كانت المعرفةُ الاسم و النكرة الخبر، و إنما يجوز أن تُجعل النكرة اسماً لكان لضرورة شاعر كما قال:

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ و ماءُ

و كقول الآخر:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظبيٌ كان أمَّك أمْ حمارُ .[1]

فابن خالويه يورد هذا الحكم الخاصّ بـ(كان) من غير أن ينسبه إلى أحد، لكنّه عادَ بعد ذلك و كرّر الحكم نفسه في موضع آخر من كتابه عازياً إيّاه إلى سيبويه و ذلك في أثناء توجيهه قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً ﴾ (الشعراء:197) قال : " ... و إذا اجتمعت معرفة و نكرة اختير أنْ يجعل المعرفة اسمَ كان و النكرة خبره. و سيبويه لا يجوّز ذلك إلا في ضرورة شاعر... "[2] ثم كرّر قول الشاعر المذكور آنفاً.

وعند عودتنا إلى كتاب سيبويه وجدناه لا يقصر الجواز على الضرورة الشعرية حسبُ كما عزا ذلك إليه ابن خالويه و إنّما جوّز الأمر في الكلام(النثر) أيضاً وعلى ضعف. قال: " ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنتَ تُلْبِسُ؛ لأنّه لا يستنكرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدءوا [كذا] بما فيه اللبس و يجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ. و قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام "[3].

ولم يكتفِ سيبويه بهذا و إنما وجدَ لهذا الضعف وجهاً؛ إذ ذكر بعد قوله: (وقد يجوز في الشعر و في ضعف من الكلام): " حَمَلَهم على ذلك أنّه فِعْلٌ بمنزلة:

---

[1] إعراب القراءات السبع و عللها: 227/1.

[2] المصدر نفسه: 239/2.

[3] الكتاب: 48/1.

ضَرَبَ، و أنّه قد يُعلم إذا ذكرت زيداً و جعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام... "[1] .

ثم أورد مجموعة من الشواهد الشعرية استدلَّ بها على ذلك.

إذن فالرأي الدقيق الذي ينبغي أنْ يُعزى إلى سيبويه هو أنه يجيز جعل اسم كان نكرة و خبرها معرفة في الشعر وفي ضعف من الكلام أيضًا ، و لم يقصر جوازه على الشعر حسبُ كما عزا إليه ذلك ابن خالويه، وثمّة فرقٌ بين الحالتين.

وبعد :

فهذه أبرز المسائل التي وفّقنا الله تعالى للوقوف عليها من تحقيقٍ المسائل النحوية التي وَهِمَ ابن خالويه في عزوها إلى سيبويه وإلى غيره من النحاة ، أو فهمها عنهم على غير الوجه الذي عنوه . نرجو أن يفيد منها الباحثون في ميدان الدّرس النحوي ، ونسأله تعالى أن يعيننا على خدمة تراثنا الأعزّ ، وأن يمنحنا نعمة الإخلاص لوجهه الكريم . إنه سميع الدعاء .

الباحثان

المصـــادر و المـراجع

[1] الكتاب: 48/1.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، 1407هـ-1987م.
- إعراب القراءات السبع و عللها، لابن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ-1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4، دار إحياء التراث العربي، 1308هـ-1961م.
- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ.
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1388هـ-1968م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، ط2، مصطفى البابي الحلبي و أولاده، 1373هـ-1954م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت بعد 406هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، و عبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م.
- الخصائص، لابن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- الدرس النحوي في بغداد، د.مهدي المخزومي (ت 1993هـ)، وزارة الإعلام، العراق، 1974م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت 324هـ) تحقيق:د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، مصر، 1980م.
- الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ-1974م.

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد)، لابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، و طارق فتحي السيد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1422هـ–2001م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض، ود. عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ–2000م.
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ) ،تحقيق : د.عبد التواب ، ود.حجازي ، ود. عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1986م.
- شواذ القراءات ، لأبي نصر الكرماني (بعد 563هـ) ، تحقيق : د.شمران العجلي ، ط1، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، لبنان ،1422هـ –2001م.
- ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول سلمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، رجب 1422هـ– أيلول 2001م.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزري (ت 833هـ)، عني بنشره برجشتراسر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1400هـ.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري (ت 224هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، و د. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط 2، 1983م.
- الكتاب، لسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1395هـ–1975م.
- لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1960م.
- مجمع الأمثال، للميداني (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت. (د.ت).

- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، 1425هـ–2004م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي (ت 377هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: د.فائز فارس، ط 2، الكويت، 1401هـ–1981م.
- معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، تحقيق: نجاتي، و النجار، وشلبي، و ناصف، ط3، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1422هـ–2001م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة و النشر، طهران، 1978م.
- المفصل في علم العربية، لجار الله الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ–1994م.
- نحو سيبويه في كتب النحاة– دراسة تحقيق و تقويم– مازن عبد الرسول سلمان، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ربيع الأول 1427هـ–نيسان 2006م.
- نحو القرّاء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406هـ–1985م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.